

في اليوم الدولي للقضاء على الفقر

"شمس": السياسات الاقتصادية الاستعمارية السبب الأساس في تجويع الفلسطينيين

إلى الانخفاض المستمر في متوسط الدخل الشهري للأسر الفلسطينية بالتزامن مع التضخم وغلاء العيشة وغياب الشفافية الكافية والعدالة في توزيع خدمات الصحة وغياب الدعم للمستجيب لقطاع التعليم في عوامل متقاطعة ضاعفت المشكلة وزادت من الفقر والفقر المدقع.

وشدد مركز "شمس"، على أن حصار قطاع غزة من قبل دولة الاحتلال، هو السبب الأساس في زيادة وتفاقم الأوضاع الإنسانية هناك، والذي أدى هذا الواقع إلى زيادة نسب الفقر والبطالة التي وصلت خلال العام ٢٠١٩ إلى ما يقرب من ٧٥٪، وتسببت في جعل ٧٠٪ من سكان القطاع غير آمنين غذائياً، وإنزال ٣٣,٨٪ من مجتمع القطاع تحت خط الفقر المدقع.

وأكد مركز "شمس"، على أن الفقر هو انتهاك شديد الخطورة لحقوق الإنسان، وتحديدًا حق العيش بكرامة واكتفاء، كما ينعكس مباشرة على جملة من الحقوق منها: الحق في السكن وفي الصحة والتعليم والتنقل والحركة والرفاه وغيرها، وهو ما يؤثر سلباً على السلم الأهلي والتماسك المجتمعي ويرفع من مستويات الجريمة شعوراً بالظلم والتهميش والحرمان.

وطالب مركز "شمس"، السلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة الضمان لوضع إستراتيجية عامة وقابلة للقياس وفق سقف زمني محدد انطلاقاً من رؤية بناء اقتصاد فلسطيني حر وفعال ومستجيب للتحديات ومتحرر من الضغوط والتدخلات، يضمن توفير فرص عمل كريمة ومستدامة لكافة المواطنين، وتطبيق الحد الأدنى للأجور ورفعها بما يتناسب مع مستوى خط الفقر، ورفع قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة، وغيرها من المطالب.

رام الله-مراسل "القدس" الخاص- إستنكر مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، بأشد العبارات، استمرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، في إفقار الشعب الفلسطيني، سواء عبر الاقتطاع من أموال المقاصة بحجة ديون شركة الكهرباء أو بحجة دفع رواتب لذوي الأسرى والشهداء، واستمرار السيطرة على الموارد الفلسطينية واتخاذ سياسات اقتصادية استعمارية تضمن بقاء الاقتصاد الوطني تابعاً للإسرائيلي، وهو ما يعني بقاء الفلسطينيين فقراء وغير مستقلين اقتصادياً وضمان بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة سوقاً مفتوحاً للمنتجات الإسرائيلية ومخزناً للأيدي العاملة الرخيصة.

وفي تقرير صدر عنه بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر، شدد مركز "شمس" على أن السياسات الاستعمارية الإسرائيلية تاريخياً وما خلفته من عوامل التهجير والتشريد واللجوء والاحتلال العسكري والاستيطان على حساب أصحاب الأرض الأصليين من الفلسطينيين ومنع شعبنا من تشكيل كيانه الطبيعي والمستقل ومن التحكم والسيادة على موارده، تظل العامل الرئيس في الارتفاع الهائل للفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقال مركز "شمس": "أنه ينظر بقلق كبير إلى التصير الشديد للسلطات المختصة في معالجة ملف الفقر وإهماله على مستوى السياسات والتشريعات والممارسات، إذ يظل مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الموارد والثروات غائباً، وتتوسع الفجوة بين الرواتب في القطاعين العام والخاص لتصل إلى مستويات غير مسبوقة."

وأضاف: كما تستمر البطالة في الارتفاع والتي وصل معدلها إلى ٢٥,٣٪ حتى العام ٢٠١٩ وتضاعفت مع تفشي فيروس كورونا والإغلاق الذي تسبب به عام ٢٠٢٠، إضافة

١٢ / ١٧